كلية الحقوق

المرافق العامة الاجتماعية
ودورها في تنظيم علاقات العمل
– دراسة مقارنة –

رسالة لنيل درجة الماجستير في الحقوق

مقدمة من الباحث عماد بلغالي

عضو البعثة العلمية الثقافية المغربية لمصر

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

الأستاذ الدكتور/ أحمد حسن البرعي:مشرفا ورئيسا

رئيس قسم التشريعات الاجتماعية كلية الحقوق جامعة القاهرة

الأستاذ الدكتور/ محمد أحمد إسماعيل:عضوا

أستاذ التشريعات الاجتماعية، كلية الحقوق، جامعة بني سويف

الأستاذ الدكتور / يسري العصار: عضوا

أستاذ بقسم القانون العام كلية الحقوق، جامعة القاهرة

السنة الجامعية

2010–2009

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون﴾

«صدق الله العظيم»

سورةالتوبة(الآية 105)

شكر وتقدير

في مستهل هذا البحث أحمد الله سبحانه وتعالى، وأصلي على سيدنا محمد (ﷺ).

وأتقدم بخالص الشكر ووافر العرفان ، وأجل التقدير إلى العالم الجليل،والناصح الأمين أستاذي الفاضل الدكتور أحمد حسن البرعي والذي تفضل وقبل الاشراف على هذه الرسالة، فكان لي نعم المعلم والموجه والمرشد،لقد أتاح لي بخلقه النبيل، أن أرتوي من بحر علمه الواسع، أطال الله عمره لينير ساحة العلم بعطاءاته المتواصلة .

كما أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير للجنة الحكم على الرسالة لتفضلها بقبول المشاركة في الحكم على هذه الرسالة وأخص هنا أستاذي القدير الأستاذ الدكتور محمد أحمد إسماعيل، والأستاذ الدكتور يسري العصار.

والشكر موصول إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا البحث.

والله ولي التوفيق

إهداء

إلى والدي حفظهما الله
إلى إخوتي
إلى صديقي وأخي ورفيق دربي عبد الإله زبيرات
إلى رمز الوفاء والتضحية أخي إبراهيم لشبط
إلى وطني المغرب
إلى بلد العلم والعلماء ...إليك يا مصر

مقدمة

إذا كانت الدولة في بداية الثورة الصناعية- عندما كان المذهب الليبرالي هو السائد- لا تعنى بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، فإنها اليوم أصبحت تتدخل بمحض إرادتها في النشاط الاقتصادي والاجتماعي للأفراد من أجل مراقبته وتوجيهه، ولم تعد وظيفتها مرتبطة بالجانب التقليدي المتعلق بالحفاظ على النظام العام، بل تعدته ليشمل النواحي الاقتصادية والاجتماعية، وأصبحت تتحمل مسؤولية تنمية هذه القطاعات بمختلف أنواعها[1]. وهكذا وعلى المستوى الاجتماعي، فإن تدخل الدولة استمد جذوره من العديد من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي كانت سائدة آنذاك: فمن المعلوم أن تطور المنظومة القانونية في مختلف فروعها وتشعباتها يرتبط بتطور المجتمعات، وتعدد مناحي النشاط الذي تقوم به، وبدخول المجتمع البشري مرحلة الثورة الصناعية، وما خلفته من نتائج على المستوى الاجتماعي و الاقتصادي، بدأت تظهر قواعد قانونية شكلت فيما بعد ما يعرف بقانون العمل، الذي يستمد جذوره من المطالب العمالية،وبقدرتهم على الضغط في اتجاه تحقيق هذه المطالب، وبقدر ما تتغير هذه المطالب يتغير قانون العمل[2].

ولم يكن تدخل المشرع في عدة بلدان إلا من أجل وضع قواعد لحماية الطبقة العاملة، التي كانت عرضة للاستغلال والحيف الذي مورس عليها من لدن الطبقة الرأسمالية، مما حدا بالدول إلى الحرص على تطبيق قانون العمل، وتفعيل مقتضياته، وإقامة مرافق عامة اجتماعية، لتوفير الحماية للطبقة العاملة عن طريق الإشراف المباشر، لتحقيق الأهداف المتوخاة من سن قانون العمل، وأيضا المساهمة في تكوين القواعد القانونية الملائمة للمستجدات التي يعرفها عالم العمل، وتوفير آليات للمراقبة، والفصل في النزاعات التي قد تثار بين أطراف علاقة العمل، لنصل في نهاية المطاف إلى إنشاء مرافق عامة اجتماعية، تختلف في الكثير من النواحي القانونية عن نظيرتها الإدارية والاقتصادية، وتلتقي معها في نواحٍ أخرى، فيما يخص النظام القانوني الذي يحكمها.

أولا: أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث -والذي اخترنا له عنوان «المرافق العامة الاجتماعية ودورها في تنظيم علاقات العمل»- إلى أنه موضوع جديد، يسعى لوضع إطار قانوني لأحد أبرز الخصوصيات التي ينفرد بها القانون الاجتماعي، والتي تظهر في العديد من أوجه الاستقلال عن باقي فروع القوانين الأخرى، والتي تعد المرافق العامة الاجتماعية التي تهم عالم العمل جزءا من هذا الكل.

هذه المرافق ذات الطبيعة القانونية المتميزة تسعى برمتها إلى تحقيق عدالة ذات مضمون اجتماعي، وتنقلنا من فكر قانوني قديم إلى ظاهرة قانونية حديثة وليدة التطور، مؤداها إضفاء الحماية على الطبقات الاجتماعية الضعيفة، ودفع غلواء السيطرة الاقتصادية والتبعية عنها، ومن ثم تعد المرافق

---

[1]()- سعيد السيد علي : القانون الاداري، أسس وقواعد القانون الإداري، دار الكتب المصرية، القاهرة 2008 ،ص 227- 228 .

(2)Gérard Lyon-Caen et Jean Pèlissier: droit du travail , Dalloz 16 éditon , Paris 1992 , p 6.

فهرس

مقدمة 1
باب تمهيدي: ماهية المرافق العامة الاجتماعية..... 4
الفصل الأول: المرافق العامة الاجتماعية إنشاؤها تنظيمها وإلغاؤها 5
المبحث الأول: تعريف المرافق العامة الاجتماعية وإنشاؤها..... 5
المطلب الأول: تعريف المرافق العامة الاجتماعية 5
المطلب الثاني: إنشاء المرافق العامة الاجتماعية..... 7
المبحث الثاني: تنظيم المرافق العامة الاجتماعية وإلغاؤها..... 10
المطلب الأول: تنظيم المرافق العامة الاجتماعية 10
المطلب الثاني: إلغاء المرافق العامة الاجتماعية..... 11
الفصل الثاني: أنواع المرافق العامة الاجتماعية والمبادئ التي تحكمها وطرق إدارتها 12
المبحث الأول: أنواع المرافق العامة الاجتماعية للعمل..... 12
المبحث الثاني: المبادئ التي تحكم المرافق العامة الاجتماعية للعمل وطرق إدارتها 13
المطلب الأول: المبادئ التي تحكم سير المرافق العامة الاجتماعية للعمل 14
المطلب الثاني: طرق إدارة المرافق العامة الاجتماعية..... 16
الباب الأول: مستويات العمل الدولية والعربية لإدارات العمل..... 20
الفصل الأول: مفهوم إدارات العمل نشأتها أهدافها وتشكيلاتها..... 26
المبحث الأول: مفهوم إدارة العمل ونشأتها..... 26
المطلب الأول: مفهوم إدارة العمل..... 26
المطلب الثاني: نشأة إدارة العمل..... 27
المبحث الثاني: وظائف وأهداف إدارة العمل وتنظيمها 33
الفصل الثاني: القضايا الراهنة لإدارة العمل ومقومات تطويرها..... 45
المبحث الأول: القضايا الراهنة لإدارات العمل والصعوبات التي تعترضها..... 46
المطلب الأول: إدارات العمل وحماية بعض الفئات الخاصة من العمال..... 46
أ- دور إدارة العمل في حماية وتكريس حقوق المعوق في العمل 46
ب- دور إدارة العمل في حماية المرأة العاملة ورفع مستواها في النشاط الاقتصادي..... 49
ج- دور إدارة العمل في الحد من عمل الأطفال..... 60
المطلب الثاني: إدارات العمل وأهم مشاكل سوق العمل 68
أولا: إدارة العمل ودورها في تشغيل حاملي الشهادات العليا..... 68
ثانيا: إدارة العمل ودورها في متابعة القطاع غير المنظم..... 72

ثالثا: دور إدارة العمل في النهوض بالحوار الاجتماعى 86
المبحث الثاني: مقومات تطوير إدارة العمل 98
الباب الثاني: الجهازين التقليديين في إدارة العمل: مكاتب التشغيل وجهاز تفتيش العمل . 109
الفصل الأول: مكاتب الاستخدام 110
المبحث الأول: مكاتب الإستخدام في معايير العمل الدولية والعربية. 114
المطلب الأول: اختصاصات وتنظيم مكاتب التشغيل في معايير العمل الدولية و العربية 117
أولا: اختصاصات وأهداف مكاتب التشغيل:..... 117
ثانيا:تنظيم مكاتب التشغيل 119
المطلب الثاني: الصعوبات التي تعترض مكاتب التشغيل والآفاق المستقبلية 122
المبحث الثاني: مكاتب التشغيل في القوانين الوطنية..... 128
المطلب الأول: مكاتب ووكالات الاستخدام في بعض التشريعات..... 129
المطلب الثاني:التوجهات الجديدة لمعايير العمل الدولية ومدى مسايرة القوانين الوطنية لها 148
أولا: التوجهات الجديدة لمعايير العمل الدولية لمكاتب الاستخدام..... 148
ثانيا: مدى مسايرة القوانين الوطنية للمعايير الدولية الجديدة لمكاتب الاستخدام 155
الفصل الثاني: نظام تفتيش العمل..... 162
المبحث الأول: نظام تفتيش العمل من خلال معايير العمل الدولية والعربية..... 163
المطلب الأول: نظام تفتيش العمل من خلال معايير العمل الدولية 163
المطلب الثاني: نظام تفتيش العمل من خلال معايير العمل العربية..... 172
المبحث الثاني: نظام تفتيش العمل في القوانين الوطنية ودوره في حل نزاعات العمل 177
المطلب الأول: نظام تفتيش العمل في القوانين الوطنية 178
المطلب الثاني: دور جهاز تفتيش العمل في حل نزاعات العمل 200
خاتمة:..... 205
الفهرس..... 206

مستخلص الرسالة

تناولنا في هذه البحث في بابه التمهيدي ماهية المرافق العامة الاجتماعية، من خلال تناولنا للمرافق الاجتماعية من حيث إنشائها وتنظيمها وإلغائها في الفصل الأول، ثم تناولنا في الفصل الثاني أنواع المرافق الاجتماعية والمبادئ التي تحكمها وطرق إدارتها.

تناولنا في الباب الأول مستويات العمل الدولية والعربية لادارات العمل ، حيث تطرقنا لمفهوم إدارات العمل من حيث نشأتها أهدافها وتشكيلها في الفصل الأول، وتضمن الفصل الثاني القضايا الراهنة لإدارة العمل إدارات العمل حيث تناولت الدراسة إدارات العمل وحماية بعض الفئات الخاصة من العمال وتطرقنا لإدارات العمل وأهم مشاكل سوق العمل ومقومات تطويرها.

وتناولنا في الباب الثاني: الجهازين التقليديين في إدارة العمل: مكاتب التشغيل في الفصل الأول وجهاز تفتيش العمل في الفصل الثاني.

وتناولت الخاتمة ما انتهت إليه الدراسة من توصيات.